

# منتخب الأفكار في علوم الحديث

بقلم

صلاح الدين بن أحمد بن محمد سعيد الإدلبي



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد إمام النبيين وخاتم المرسلين، وعلى آله وأصحابه والتابعين بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد، فهذا مختصر في علوم الحديث على نسق نخبة الفكر للحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله رحمة واسعة، يتفق مع ما كتبه الحافظ ابن حجر في كثير من المسائل ويختلف عما كتبه في بعضها، وسميته منتخب الأفكار، سائلاً الله تعالى أن ينفع به، إنه خير مسؤول.

١. الحديث المروي عن نبينا صلى الله عليه وسلم إما أن يكون له طريق واحد أو أكثر، وقد تصل الطرق المتعددة إلى حد الكثرة، فما كان له طريق واحد فهو الذي تفرد به راويه، وما تعددت طرقه خرج عن حد

التفرد، فإن تجاوزت الطرق ثلاثة فقد يطلقون عليه لفظة المشهور، وقد يطلق المتأخرون على ما كان له طرق كثيرة اسم المتواتر .

٢. ولا ارتباط بين صحة الحديث وعدد الطرق التي روي بها، لأن مجرد كثرة الطرق لا تفيد الصحة، فضلا عن إفادة الجزم والقطع .

٣. الاستدلال بالأحاديث يتوقف على البحث في أسانيدھا ومتونها، وتبعاً لذلك ففيها المقبول وفيها المردود .

٤. فالمقبول هو الذي يغلب على الظن ثبوته بعد دراسته سنداً وممتناً، وقد تقوى غلبة الظن بالقرائن المعصدة فيصل إلى ما يشبه اليقين، أو إلى اليقين، وهذه المرتبة الأخيرة هي ما يسمونها ما يفيد العلم، والمردود بخلافه .

٥. الحديث المقبول قد يكون صحيحاً أو حسناً، والصحيح قد يكون صحيحاً لذاته أو لغيره .

٦. الصحيح لذاته هو ما كان رواته في سلسلة الإسناد معروفين بالعدالة الدالة على الصدق وبالضبط مع اتصال السند والسلامة من العلة القادحة ومن الشذوذ، وتتفاوت رتبة بتفاوت هذه الأوصاف .

٧. ولا ارتباط بين صحة الحديث وعلو مرتبته وبين الكتاب الذي روي فيه .

٨. والصحيح لغيره هو ما روي بسند متصل رواته معروفون بالصدق والضبط إلا أن بعضهم خفيف الضبط وتعددت طرقه بما يجبر هذا الخلل مع السلامة من العلة القادحة ومن الشذوذ .

٩. والحديث الحسن هو ما رُوِيَ بسند فيه انقطاع أو كان بعض رواته غير ضابط لكن ليس بمنكر الحديث وتعددت طرقه بما لا ينزل عن هذا الوصف مع السلامة من العلة القادحة ومن الشذوذ، وقد يُحكّم له بالحسن مع عدم تعدد الطرق إذا كان يشبه الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم لفظاً ومعنى.

١٠. الأصل في الرواية التي يرويها عدد من الرواة عن راوٍ واحد أن لا يختلف السند من ذلك الراوي فمن فوقه وأن لا تختلف ألفاظ المتن اختلافاً مؤثراً، فإذا اختلفت الرواية في السند أو المتن اختلافاً مؤثراً بزيادة ونقص أو تغيير فلا بد من النظر في القرائن التي ترجح أحد الوجهين أو الأوجه على ما سواه، وقد يُقال للراجح المحفوظ أو المعروف، وقد يُقال للمرجوح معلول أو منكر أو خطأ أو وهم.

١١. ولا يصح إطلاق القول بقبول زيادة الثقة، وإنما تُقبل الزيادة من الثقة إذا كان حافظاً ولم تخالف هذه الزيادة ما هو أرجح.

١٢. ومن القرائن على رجحان أحد الأوجه على ما سواه أن يكون رواته أكثر عدداً أو أشد ضبطاً.

١٣. ومن القرائن على عدم رجحان أحد الأوجه أن يكون روايته قد سلك الجادة، أي أتى بالرواية على الوجه الذي يسبق إلى الأذهان.

١٤. إذا روى راوٍ حديثاً عن شيخه بسنده ووجد راوٍ ثانٍ روى ذلك الحديث عن ذلك الشيخ بمثل رواية الأول سنداً ومثناً فكل واحد من ذينك الراويين متابع للراوي الآخر، وكل واحدة من ثينك الروايتين فيها متابعة للرواية الأخرى، وكذا إذا وجد راوٍ ثانٍ روى ذلك الحديث عن شيخ آخر والتقى مع إسناده الأول في شيخ شيخه أو من فوقه وإن علا.

١٥. أما إذا اختلفت روايتهما في السند أو المتن اختلافا مؤثرا فليس الحال هنا من باب المتابعة، ولكن من باب اختلاف الرواية.

١٦. وإذا روى راو حديثا عن شيخه بسنده ووجد راو ثان روى ذلك الحديث عن شيخ آخر بسند مباين للسند الأول وبمثل المتن الذي رواه الأول أو نحوه فكل واحدة من **ثبنيك** الروايتين تشهد للرواية الأخرى. وتتبع الطرق لمعرفة المتابعات والشواهد قد يسمى الاعتبار.

١٧. إذا وجد حديثان متعارضان وإسناداهما جيدان فلا بد من محاولة الجمع بينهما، فإن أمكن الجمع بدون تعسف فيها ونعمت، وإلا فلا بد من محاولة التعرف على زمنيتهما، فإن عُرِفَ - والحديثان في الأحكام العملية - فإلْتَمَقَمَ زَمَنًا مَنَسُوخَ والمُتَأَخَّرَ نَاسِخَ، فَيُعْمَلُ بِالنَّاسِخِ وَيُتْرَكُ المَنَسُوخُ، وإلا فلا بد من البحث عن مرجح لأحدهما، فَيُعْمَلُ بِالرَّاجِحِ وَيُتْرَكُ المَرْجُوحُ، وإلا فَيُتَوَقَّفُ فِيهِمَا. ويحتمل أن يُقال إن ترتيب هذه المراتب ينبغي أن يكون هكذا: الجمع ثم الترجيح ثم العمل بالمتأخر ثم التوقف.

١٨. الحديث المردود هو ما روي بسند منقطع أو كان أحد رواته مطعونا في صدقه أو ضبطه ولا معضد، أو كان معلولا بعللة قاذحة أو كان شاذًا، وتنوعت تبعًا لذلك أسباب الطعن في صحة الحديث.

١٩. من أسباب الطعن في الحديث الانقطاع في السند، وقد يكون في أدنى السند أو في وسطه أو في أعلاه، ويُقال غالبًا **لَمَّا** يكون الانقطاع فيه في أدنى السند معلقًا، ولما يكون الانقطاع فيه في وسط السند بسقوط راو منقطعًا، وبسقوط راويين غير متوالين منقطعًا في موضعين، **ولمَّا** يكون الانقطاع فيه في أعلى السند - أي لما يرويه التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم - مرسلًا، وقد يُقال **لَمَّا** يكون الانقطاع فيه بسقوط راويين متوالين معضلاً، وليس الأعضاء - في استعمال المتقدمين - مقصوراً على هذه الصورة، **وأنا** ما كان الانقطاع في السند فهو ضعيف.

٢٠. ثم الانقطاع قد يكون ظاهرا وقد يكون خفيا: فالانقطاع الظاهر هو أن يروي الراوي الحديث عن شيخ لم يدرك زمنه أو أدرك زمنه وعلم أنهما لم يلتقيا، ويعرف ذلك بالتاريخ.

٢١. والانقطاع الخفي له صورتان: إحداهما أن يروي الراوي الحديث عن شيخ التقاه وسمع منه في الجملة ولم يكن قد سمع منه ذلك الحديث مباشرة وإنما سمعه من بعض الأقران عن ذلك الشيخ، وهذا هو الإسناد المدلس، والصورة الثانية هي أن يروي الراوي الحديث عن شيخ أدرك زمنه ولم يعلم هل التقاه أو لا أو علم لقاءه إياه ولم يعلم هل سمع منه أو لا، وقد يسمى هذا بالمرسل الخفي.

٢٢. وفي صور الانقطاع فإن الراوي إذا كان من أهل الصدق فإنه لا يقول حدثني فلان أو قال لي فلان، لأنه لم يسمع الحديث منه وإنما بلغه عنه بواسطة، بل يقول مثلا قال فلان كذا.

٢٣. ومن صور تدليس الإسناد تدليس التسوية، وهو أخطر من صورة التدليس المشهورة.

٢٤. ومنها أن يكون أحد الرواة في سند الحديث معروفا بالكذب في الحديث النبوي ويتفرد بروايته، وقد يطلق عليه أنه موضوع.

٢٥. ومنها أن يكون أحد الرواة في السند قد ضعف تضعيفا شديدا أو اتهم بالكذب، وقد يطلق عليه أنه متروك أو تالف.

٢٦. ومنها أن يكون أحد الرواة فاسقا بغير الكذب أو مجهولا أو يكون غير ضابط للرواية لغفلة أو سوء حفظه مما ينتج عنه الغلط والوهم، فيطلق عليه أنه ضعيف.

٢٧. ومنها حصول الغلط والوهم المؤدي لمخالفة الراوي لمن هو أولى بالقبول منه، فيكون بذلك معلولا.

٢٨. ومنها أن يكون الحديث لا يشبه الأحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم لفظاً أو معنى، فيكون بذلك شاذاً، وقد يطلقون عليه لفظ المنكر.

٢٩. ومن أسباب الطعن حصول الوهم للراوي ولو كان ثقة، ومن الأوهام تغيير سياق الإسناد، وقد يُسمى مدرج الإسناد.

٣٠. ومن الأوهام إدخال كلمة أو كلمات في الحديث وهي ليست منه، ويُسمى مدرج المتن.

٣١. ومنها تأخير ما حقه التقديم وتقديم الآخر، ويُسمى المقلوب.

٣٢. ومنها زيادة راوٍ في السند على سبيل الوهم وهي في الواقع ليست منه، وهذا ما يُسمى المزيد في متصل الأسانيد.

٣٣. ومنها إبدال راوٍ أو جزءٍ من المتن بما يخالفه في المعنى ولا قرينة على الترجيح، وهذا هو المضطرب.

٣٤. ومنها تغيير حروف الكلمة أو ضبط شكل الحروف، ويسمى المصحف أو الحرف.

٣٥. يجوز للعالم بالمعاني وما يحيلها عن معناها مما لا يحيلها أن يروي الحديث بالمعنى أو يختصره بالاقطار على جزء منه عند الحاجة.

٣٦. إذا أتهم الراوي اسم راوٍ في السند فلم يسمه كأن قال "حدثني رجل" فهذا مبهم، ولا يُحتج به حتى ولو وثقه الراوي عنه قائلًا "حدثني من أثق به"، وهذه مسألة التوثيق على الإبهام.

٣٧. وإن سُمي الراوي ولم يرو عنه من الرواة إلا واحد ولم يوثقه أحد فمجهول العين، وإن روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق فمجهول الحال، وهو المستور، وليس بحجة.

٣٨. إذا كان الراوي من أهل الصدق والضبط فهو ثقة وإن كان مبتدعا، ولا تُرد روايته من حيث إنه مبتدع، إلا إذا كانت مما لا يشبه الثابت من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم لفظا أو معنى، وإذا كانت الرواية مما يقوي بدعته فلا بد من مزيد الحذر.

٣٩. من طرأ عليه سوء الحفظ واختلطت عليه رواياته فرواية من عُرف أنه لم يسمع منه إلا قبل الاختلاط مقبولة.

٤٠. الحديث المرفوع هو ما رُوي عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله أو فعله أو إقراره سواء أكان السند صحيحا أو ضعيفا متصلا أو منقطعا، والموقوف ما رُوي عن أحد الصحابة من قوله أو فعله، والمقطوع ما روي عن أحد التابعين كذلك، والأثر يُطلق على ما يشمل الأنواع الثلاثة أو النوعين الأخيرين.

٤١. ويسمى الحديث مسندا إذا كان مرفوعا بسند متصل أو ظاهره الاتصال.

٤٢. الصحابي في مسألة الوصل والإرسال هو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا به ومات على الإسلام، والذين لازموا فترة كافية من الزمن بحيث تظهر فيهم آثار تلك الصحبة لا شك في عدالتهم وقبول رواياتهم، ومن دونهم إذا جاءت رواياتهم على وفق روايات أهل المرتبة الأولى فهي مقبولة.

٤٣. والتابعي هو من لقي صحابيا واحدا على الأقل، وهم كذلك على مراتب.

٤٤. علو السند هو قلة عدد الرواة في سلسلة الإسناد بشرط الاتصال، والنزول ضده، فإن كان العلو في طريق ينتهي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فهو العلو المطلق، وإن كان ينتهي إلى راو في السند وهو من الأئمة المشهورين فهو العلو النسبي.

٤٥. لا علاقة لمسألة العلو والنزول بالصحة والضعف.

٤٦. واشتد حرص المصنفين في الحديث على انتقاء الأحاديث العالية الإسناد علواً مطلقاً أو نسبياً .

٤٧. واشتد حرص المتأخرين على تتبع طرق الحديث العالية التي لا تمر بأصحاب المصنفات المشهورة، فمن وقع له طريق عالٍ للحديث الذي رواه النسائي مثلاً من غير أن يمر بالنسائي فهذا مناه، فإن التقى ذلك الطريق العالي مع طريق النسائي في شيخه قال "وافقه بعلو"، وهذا يُسمى الموافقة، وإن التقى مع طريقه في شيخ شيخه أو من فوقه قال "وقع لي بدلاً عالياً"، وهذا يُسمى البدل.

٤٨. ويندر أن يروي أحد المتأخرين الحديث بسند تُساعي مثلاً وهو عند الترمذي بسند تُساعي، فإن وقع له ذلك العلو سُمّوه المساواة، وإن كان سنده عُشارياً مثلاً وهو عند الترمذي بسند تُساعي سُمّوه المصافحة.

٤٩. وقد يروي الراوي عن قرينه في السنن ويُقيي الشيخ، فإن روى كل منهما عن الآخر فهو المدبج، وإن روى عن دونه فهو رواية الأكاثر عن الأصاغر، وإن اشترك اثنان في الرواية عن شيخ وتقدم موت أحدهما عن صاحبه بفترة طويلة فهذه رواية السابق واللاحق.

٥٠. إذا روى الراوي حديثاً عن شيخ فسماه ولم ينسبه بما يميزه عن أقرانه فهذا يُسمى المهمل، فإن كان للراوي أكثر من شيخ بهذا الاسم فيرجع إلى القرائن ليتبين الشيخ المعني بهذا الاسم، كأن يكون له بأحدهم مزيد اختصاص.

٥١. وإن روى راو حديثاً عن شيخ وكلاهما ثقتان فسئل الشيخ عن الحديث فأنكره: فإن كان جازماً حُمل على وهم التلميذ، وإلا حُمل على نسيان الشيخ.

٥٢. المسلسل هو السند أو الحديث الذي يجيء في سنده وصف يتكرر من أوله إلى آخره على ذلك الوصف.



٥٣. طرق التحمل والأداء: السماع من الشيخ، والقراءة عليه، وكتابة الشيخ إلى التلميذ بالحديث، والإجازة المعززة بالمناولة أو الوصية أو الوجادة، والإجازة المقترنة بالإخبار المعين، والوجادة، والإجازة غير المعززة.

٥٤. الرواية بالإجازة غير المعززة فيها ضعف، فإن أجاز هذا المجاز غيره ليروي عنه تلك المرويّات بالإجازة ازدادت ضعفاً، وكلما تابع النقل بالإجازة عن إجازة ازدادت وهنا على وهن.

٥٥. ألفاظ الأداء الدالة على الاتصال: سمعت وحدثني وحدثنا، وأخبرني وأخبرنا وقرأت عليه، وكتب إلي، وأنبأني، ووجدت بخطه، ونحوها.

٥٦. ألفاظ الأداء التي لا دلالة فيها لا على الاتصال ولا على عدمه هي قول الراوي قال فلان كذا وذكر فلان كذا ونحو ذلك، وكثيراً ما يختصر راوٍ من دونه مثل ذلك اللفظ فيقول عن فلان، وهي محتملة للاتصال وعدمه، وأما قول الراوي حكى لي عن فلان أو ذكر لي عن فلان أو بلغني عن فلان فتدل بوضوح على عدم الاتصال.

٥٧. أداء الحديث بأحد ألفاظ الأداء المحتملة يُقبل ويُحمل على الاتصال إذا كان الراوي غير موصوف بالتدليس أو الإرسال وكان قد ثبت سماعه من شيخه ولو مرة.

٥٨. من الواجب - قبل دراسة السند - أن يتحقق الباحث من أشخاص الرواة في كل راوٍ، لأن الرواة قد تنفق أسماءهم وأسماء آبائهم وتختلف أشخاصهم، وهذا باب المتفق والمفترق، وإن اتفقت الأسماء خطأ واختلفت نطقاً فهو المؤتلف والمختلف، وإن اتفقت الأسماء واختلفت الآباء أو بالعكس فهو المتشابه.

٥٩. ومن المهم معرفة طبقات الرواة وسنوات ولاداتهم ووفياتهم، ومعرفة بلدانهم وما دخلوه من البلدان، ثم معرفة أحوالهم تجريحاً وتعديلاً ومراتب الجرح والتعديل.

٦٠. التعديل على مراتب: أرفعها الوصف بأفعل، كأوثق الناس، ثم ثقة ثقة، أو ثقة حافظ، ثم ثقة، أو يُحتج بحديثه، ثم صدوق، أو لا بأس به، وأدناها شيخ، أو صالح الحديث. والاحتجاج يكون بأهل المراتب الثلاث الأولى.

٦١. الجرح على مراتب: أسوؤها الوصف بأفعل أو ما في معناها، كأكذب الناس، ثم دجال، أو وضاع، أو كذاب، ثم متروك، أو ذاهب الحديث، ثم منكر الحديث، أو مجهول، ثم ضعيف، وأسهلها لين، أو سيئ الحفظ، أو فيه مقال.

٦٢. وتقبل التزكية من عارف بأسبابها ولو من واحد، وهذا إذا لم يكن من المتساهلين.

٦٣. وإذا اجتمع في الراوي جرح وتعديل فهو في أسهل مراتب الجرح أو أدنى مراتب التعديل، أي هولين أو صالح الحديث.

٦٤. ومن المهم معرفة كنى المسمين، وأسماء المكنين، ومن اسمه كنيته، ومن اخلف في كنيته، ومن كثرت كناه أو نعوته، ومن وافقت كنيته اسم أبيه، أو بالعكس، ومن نسب إلى جده أو إلى أمه، ومن اتفق اسمه واسم أبيه أو مع اسم جده، أو اسمه واسم شيخه أو مع اسم شيخ شيخه، ومن اتفق اسم شيخه والراوي عنه، ومعرفة الكنى والألقاب والأنساب، ومعرفة الموالي من أعلى ومن أسفل، بالرق أو بالحلف، ومعرفة الكتب المصنفة في تراجم الرواة.

٦٥. ومن المهم كذلك معرفة آداب الشيخ والطالب.

٦٦. ومن المهم معرفة سن التحمل والأداء.

٦٧. ومن المهم معرفة صفة كتابة الحديث ومقابله وسماعه وإسماعه.

٦٨- ومن المهم معرفة تصنيف الحديث على المسانيد والأبواب والعلل والأطراف، ومعرفة سبب ورود الحديث،  
والله الموفق .

والحمد لله رب العالمين .

وكان الفراغ من كتابة هذا المختصر ليلة الاثنين ٦/٤/١٤٣١، الموافق ٢٢/٣/٢٠١٠، وفرغت من إجراء بعض  
التعديلات يوم السبت ١٠/٤/١٤٣٣، الموافق ٣/٣/٢٠١٢، وكتبه صلاح الدين بن أحمد الإدبي حامدا  
ومصليا ومسلما .

